بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بعنوان :

الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية

إعداد :

د / الأمين العوض حاج احمد

د / حسن كمال الطاهر

أ / رباب المحينة

أغسطس ٢٠٠٧

قائمة المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية

المحور الاول : مقدمة

١–١ مقدمة :

المجتمع العربى الحديث يواجة بمجموعة من التحديات والتى تحتاج الى توحيد الـرؤى لمواجهتها بوسائل حديثة نابعة من أعرافه وتقاليده. وفى ظل العولمة التـى أتـت علـى المسافات المكانية والإقتصادية والفكرية تحتم على العالم العربى بناء قاعـدة مؤسسـية لمواجهة هذا المد العالمى الخطير . و لذلك اتت هذه الورقة لتلقي الضوء علـى الأطـر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة لتحقيق التنمية. بالاضافة الي ذلك سوف تتنـاول مفاهيم التنمية وكيفية تحقيق الشراكة والمشاركة الشعبية فـى إطـار تخطيطـى يقبـل المتغيرات العالمية الجديدة وإيجاد مجتمع عربى قادر على مواجهة التحـديات وتحقيـق الريادة المبنية على تقاليده وتراثه.

١–٢ أهداف الورقة :

ان المتأمل في الشأن العربي في الأونة الأخيرة تجده مفعم بمجموعة مـن الإشـكالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية . ومن اهم المشاكل التي تواجه العالم العربي اشكالية التنمية بمستوياتها المختلفة في ظل العولمة والإتجاهات الحديثة وتأثيراتها علـى جميـع المستويات الشعبية وغير الشعبية .تهدف هذه الورقه الى دراسة ومحاوله فهـم الوضـع التنموي وسيره في العالم العربي مبنياً على أطر التنمية المحلية والمشـاركة الشـعبية . وذلك للإجابة على الآتي:

١/ هل هناك تنمية محلية او تجارب تهتم بالتنمية المحلية في الوطن العربي

٢/ ماهو دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنميـة ومـاهي الصـلاحيات المتـوفره للمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في خلق شراكات وبناء قدرات وخلق بيئـه صالحه للتنمية

٣/ الي أي مدي لعب الحكم المحلي دوراً مهماً في بناء الشراكات وخلق جو ديمقراطي . ومن ثم بيئه تنمويه علي نطاق المستويات المحليه في الوطن العربي .

٤ / ماهي أهم الأستراتجيات التي تساعد في نهضه وبناء تنمية مستدامة علي المستوى المحلي ، مبنيه علي أسس علميه حقيقه لاتقبل الفشل .

٥ / ما هي الاولويات التي تستند عليها استراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية من خلال الشراكة .

٦ / هل يمكن وضع استراتيجية تحدد مسار الشراكة المحلية نحو بناء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع .

١-٣ أسلوب الدراسة :

التزمت الورقة بالمنهج الوصفي التحليلي و الاستقرائي و استندت علي دراسة التجارب المختلفة في مجال التنمية المحلية في المنطقة العربية بالاضافة الي تحديد اطار نظري يمثل مرجعية فكرية لما ورد في الورقة من تحليل و مناقشات و مقترحات .

اعتمدت الدراسة علي مجموعة من التقارير والمرجعيات العلميه المتوفره في المكتبات كما أنه تم الرجوع الي أوراق مجموعة من المؤتمرات والندوات التي تناولت موضوعات ذات صله بالتنميه المحلية وإضافة إلي ذلك تم الرجوع الي جزء كبير من المعلومات المتوفرة عن التنمية و نظم الحكم في مجموعة من الدول العربيه والي تقارير المتغيرات البشريه للامم المتحدة في العالم العربي . كما تم الرجوع الي ماهو متوفر عبر الشبكه الدوليه من معلومات خاصه بالوطن العربي. وعليه قد تم تقسم الورقه الي عدة محاور تتناول المواضيع التي تتناولها هذه الورقه.

المحور الثاني

مفاهيم و مصطلحات الدراسة

٢-١ تمهيد:

تنطوى التنمية على إحداث نوع من التغير في المجتمع الذى تتوجه نحوه . و ان هـذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الإقتصادى والتكنولوجي للمجتمع وقد يكون معنوياً يستهدف تعزيز أهداف التنمية .ففي النظام الرأسمالي هناك مجموعة من المدارس لها مفاهيم حول منظور التنمية بعضها ينطلق من النظرة للموارد والآخر ينطلق من النظرة الإنسانية للتنمية. اما في النظام الاشتراكي فالتنمية ليست هدفاً وإنماوسيلة لتهيئة المناخ للصراع الطبقي . و النظرة العالمية الجديدة للتنمية إتجهت الأن الى منظور التنمية الشاملة والمستدامة وهى التنمية الموجهة لرفاهية الانسان وللحفاظ على البيئة حيث لاتنتهي بإقامة المشروعات بل تواصل المعالجات المجتمعية ، فالإنسان هو هدف أساسى للتنمية في هذا المفهوم المعاصر

وأصطلح الاقتصاديون على التفرقة بين التنمية والنمو فالنمو هو زيادة الناتج القومي الاجمالي والذى قد لا يستصحب الانسان اما في التنمية فهى الزيادة التي تحدث بسبب العمل والمعالجة للموارد من اجل تحويلها الى سلع وخدمات اساسية وضرورية ، ومن هنا فإن التنمية قد لاتزيد في اولها من الناتج القومي غير انها توفر الخدمة وتوفر البنية التي تهيئ لزيادة دخل الفرد وبالتالي الناتج المحلي والاجمالي مستقبلا .

٢-٢ مفهوم التنمية الشاملة :

التنمية الشاملة هي الدمج بين العناصر او بين التنمية البشرية والاقتصادية والإجتماعية فلا تقام المشروعات في معزل عن المجتمع وعن السلطات المحلية. ويكون مصدر اقتراح المشروعات التنموية هو الحاجيات الأساسية للمستفيدين على المستوى المحلى و الإقليمى وعلى مستوى الدولة . كما يتركزعلي الإهتمام بالموارد المحلية و التدريب واشراك المواطن المحلي في التنفيذ وبذلك يتم استيعاب التقنية بما يهئ لاحداث نهضة شاملة وتعبير في الحياة .

وتعريف التنمية يظل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والإستراتيجيات النظرية فعلم الإقتصاد يعرفها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الإقتصادى عبر الرفع من مؤشرات

الناتج الداخلى الخام ، في حين يلح علماء الإجتماع على أنها تعبير إجتماعى يستهدف الممارسات والموافقة بشكل أساسى .

وقد أصبح مفهوم التنمية حاضراً بقوة في مختلف المناقشات السياسية والعلمية . بل صار تخصصاً علمياً خالصاً فى إطار سيوكلوجيا التنمية و مبحثاً حيوياً فى كثير من المعارف الأخرى فى الجغرافيا والإقتصاد والفلاحة والإدارة وغيرها.

فالتطورالمعرفى الذى شهده المفهوم يقود نحو مزيد من التخصص بحيث لم يعد الحديث مقبولا عن التنمية بشكل مفرط فى العمومية والشمولية .وهذا ماإستوجب تفريغ التنمية الى واجهات عدة للإشتغال ، التنمية المحلية والتنمية الإقتصادية والثقافية والسياسية والفلاحية والقروية.

٢-٣ نماذج ونظريات التنمية

يوجد عدد لا يحصي من نماذج و نظريات التنمية الاقليمية والمحلية ولكل نظرية انصارها ومنتقديها وتذهب بعض الاتجاهات النظرية الي نقد كل النماذج فالمدرسة الاشتراكية مثلاً تري انه من المستحيل تحقيق نمو متوازن في ظل النظام الراسمالي الحالي التي تسيطر فيه دول راسمالية قليلة علي مقدرات الدول الفقيرة مثل دول امريكآ اللاتينية و الدول الاسيوية و الدول الافريقية. حيث ان شروط التجارة الدولية ليست في صالح تلك الدول بل تزيدها فقراً ، كما ان النظريات الراسمالية هي محاولات لتلافي سلبيات الراسمالية ولكن الذي يحدث هو التخفيف منها – ويري الاشتراكيون ان المسيطر الحقيقي علي الاقتصاد العالمي بضع شركات عملاقة متعددة الجنسية توجه السياسة العالمية ولا تسمح بالنمو الا في المناطق ذات الافضلية النسبية و هي الاقطاب القائمة بالفعل لسهولة إستقطابهآا وجنى الفائدة منها.

و الحل في نظر هذه المدرسة تغيير نظام ملكية وسائل الانتاج بحيث تمتلك الدولة الارض و رأس المال وتوجهها نحو تنمية عادلة و حقيقية وهذا يعني ان انتهاء الراسمالية هو شرط الخلاص لاقاليم الدول النامية الفقيرة .ومن ناحيه أخري ان انهيارالاتحاد السوفيتي وتحول كثير من الدول الاشتراكية للنظام الراسمالي مثل دول البلقان – رومانيا – التشيك – و السلوفاك – بولندا – دول البلطيق فضلا عن دول وسط اسيا مثل اوكرانيا و الخ . كما أن الاندماج التدريجي للاقتصاد الصيني في السوق

الراسمالية كلها عناصر توحي بفشل التجارب الاشتراكية او علي الاقل فشلها في الانتشار وهذا لايعني بالضرورة كمال النظريات الراسمالية و التي تري ان الاقتصاد الغربي هو رمز للنجاح وان الدول النامية في مرحلة تاريخية سابقة للثورة الصناعية و انها يمكن ان تلحق بالركب لو سارت علي نفس الدرب. و النظريات الراسمالية تلقي النقد بدورها حتي من داخل حظيرتها في تحليلاتها لمستقبل الدول النامية ويلاحظ أن:-

أ/ معظم اقطاب النموء في أقاليم انتاج السلع الزراعية و التي تحقق قيم مضافة بسيطة ولا تحقق نهضة حقيقية لان الصناعات القائمة ترتكز علي معالجات اولية للخامات الزراعية ولا توجد الصناعة الحقيقة التي تدفع بعجلة الاقتصاد و اذا ما طبقنا هذا الوضع علي السودان فان قطب النمؤ هو مشروع الجزيرة والمشروعات الزراعية الحديثة علي النيلين الازرق و الابيض وتتحصر الصناعة في حلج وغزل الاقطان و صناعة الزيوت و السكر وربما الجلود وبعض الصناعات الحضرية الصغيرة وفشل هذا القطب في تحقيق وفورات تطور الاتجاهات الجغرافية المختلفة مثل الجنوب والغرب والشرق والشمال له أسباب موضوعيه والتي أتت من داخل النظام نفسه.وألان إتجه النمو الي الخرطوم بعد إستغلال البترول فالمدن الثلاثة (الخرطوم بحري أم درمان) زاد تضخمها مما أدي الي زيادة ترهلها.

١. شهد العالم تدنيا مستمرا في اسعار السلع الاولية الزراعية و المعدنية – عدا البترول – منذ الستينات من القرن العشرين مقابل ارتفاع اسعار الطاقة و السلع الصناعية و المدخلات الزراعية و ازداد الامر بعد عام ١٩٧٣م بحيث ان اغلب ميزانيات الدول الفقيرة توجهت لاستيراد الطاقة .

ب / استقطبت العواصم الوطنية النامية باستمرار موارد كثيرة لحل مشكلاتها الملحة

ج / تتوجه الاستثمارات الأجنبية باستمرار للتوطن في القطب و المراكز الأعلي عائدا وتناي عن الهوامش المضطربة المنعزلة .

د / هجرة الصفوة و رؤوس الأموال للمركز .

ه / التدخل الأجنبي في السياسات الداخلية واذكاء نيران الصراع تارة باسم حقوق الانسان واخري باسم حماية الاقليات لآغرآض خآرجية تهدف لخلق البلبلة وتوقف التنمية آلمتعثرة أصلاً.

و / توجه صفوة المركز للاستئثار بالثروات و تفشي الفساد و الانفاق علي السلع الفاخرة و العقارات و تحويل الارباح للخارج .
ز / غرق كثير من الدول في الديون الدولية وفوائدها المركبة .

هذه قائمة مفتوحة بمعني انها تحتمل اضافة الكثير من العناصر التي تزيد من حدة مسالة التنمية المحليه والاقليمية وأثارها السالبه علي المواطن .

توجد محاولات للتنظير للتنمية الاقليمية والمحلية في الدول النامية لكن ان معظم اصحابها من الغرب و توجد كتابات قليلة من اكاديميي الدول النامية معظمها يسير في درب الاستعارة وعدم الفهم الدقيق لمشروع الغرب كما ان معظم هؤلاء ينتمون فكرياً وتعليمياً للغرب مما جعل جل اهتماماتهم ينصب ناحية النموذج الغربي للتنمية .ونجد أنه أخيرا نما إتجاه وسط العلماء لتبنى نظريه التنمية الذاتيه والتي تبني علي مطلبات المجتمعات المحليه وحسب أستشاراتهم وتطلعاتهم .

٢-٤ مفهوم التنمية المحلية :-

ظهر هذا المفهوم فى بحر الستينات على أثر النقاشات التى تعالت حول تهيئه إعداد التراب ذلك من أجل الإختلالات بين الجهات ومكان العالم القروى والحقلى الأول لتطبيق المفهوم لكنه اليوم تجاوز حدود القرية الى المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية .

أنها عملية تتم بشكل قاعدى من الأسفل تعطى الآسبقية لحاجات المجتمع المحلى وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك فى سبيل الوصول الى رفع مستويات العيش والإندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلى ما بإعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما فى صناعة التغير وضمان إستمراريته مع إشراك الإنسان المحلي

٢-٥ مفهوم التنمية التشاركية :-

تتأسس التنمية التشاركية على المقاربة التشاركية و المبدأ المركزى فى هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطه إتخاذ القرار وهذا يعنى أن نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ

الديمقراطى والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة وإحترام الحقوق الفردية. ويرتبط مفهوم تنمية المجتمع المحلى بإستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم فى تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الإجتماعى التى تستخدم كجزء من إستراتجيات تنمية المجتمع المحلى .

أما العمل المجتمعى فأنه يشير الى كل الأعمال التى تتم فى أماكن خارج نطاق العمل الإجتماعى الرسمى من خلال أى مجهود لمنظمة كمنظمات الجيرة والمعونة الذاتية التى تعتمد على المبادرة والمشاركة لدعم الأفراد والجماعات فى المناطق المحلية لمساعدة أنفسهم ولجعل السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المحلى هى المجال الطبيعى لممارسة العمل المحلى .

وبرغم إتفاق الجميع على أن للعمل الإجتماعى المجتمعى جهودا منظمة لإحداث تغيرات فى المجتمعات المحلية فى الإتجاه الإيجابى فى مختلف المجالات إلا أن الخلاف قد بدأ واضحا حول أدوار المشاركين . حيث أطلق البعض العنان لمشاركة المواطنين بمنحهم القدر الأكبر من المسؤلية والقدرة على التغير ، فى حين أعطى البعض للعمل الرسمى وسياسات الدولة وتشريعاتها دورا هاما فى مجال إحداث التغيرات المجتمعية لدرجة تقيد العمل المجتمعى بالحدود التى تسمح بها الدولة وهذا وأضح في جزء كبيرمن الدول العربيه تقريبا .

ويبدو أيضاً الخلاف واضحاً حول أهداف العمل المجتمعى . وتبرز التعريفات و تنوع العمل المجتمعى وفقا لتنوع الأهداف وأدوات المشاركين وأسباب التدخل .

وأخيراً فقد حسم قاموس الرعاية الإجتماعية الى حد ما الاختلافات في التعريفات حيث قد ميز بين العديد من المفاهيم المستخدمة فى هذا المجال وإن كان قد أشار عند توضيحها الى إتساع وتنوع بعضها فالتنمية المحلية والعمل المجتمعى تتبنى تجارب وخبرات الدول المختلفة الموجهة من قبل بعض التنظيمات أو المنظمات التى تعمل على المستويات العالمية وإتجاهات عمل وأساليب متنوعة قد تجعل لكل تجربة تصنف وفقا لأحد هذه المفاهيم بل ربما تصنف داخل أكثر من مفهوم . فقد أكد روسى ١٩٩٥ على ضرورة إرتباط أهداف التغير المجتمعى المادى بالأهداف غير المادية . وحدد توماس شيرارد فى النمودج فى التنسيق بين منظمات المجتمع المحلى أكد على أهمية وجود

نظرية تقوم على أساس تحليل المهام التى يتطلبها التخطيط و العمل فـــى المشـــروعات الإجتماعية وتشخيص المجتمع قبل العمل لحل مشكلاته . أهمية هذه النظرية أنها حاولت تكوين وجهة نظر متكاملة حول العوامل المؤثرة على هذا التنسيق . في هــذا الأطـــار المفهومي نري أن الأسلوب الأمثل للتنمية والوسيلة المنتقاء تتمثل في الوصل الديمقراطي والمشاركة القاعديه بكل مكوناتها الشعبيه و التشاركيه والمحليه علي إختلاف مسمايتها و التي تمثل الحل الامثل في مجتمع مثل المجتمع العربي .

المحور الثالث

اللامركزية و الحكم المحلي في العالم العربي

تلعب اللأمركزية دورا مهما في نظم الحكم علي مستوي العالمي وهـــي كنظـــام تعتبر ذات أهمية قصوي للنظام الحكم في العالم العربي خاصة عندما نتحدث عن التنمية و المشاركة الشعبية ويمكن لنا توضحها في ما يلي :-

٣-١ اللامركزية الإقليمية Regional Decentralization :

يعتبر الشرط الأساسي علي ما يبدو هنا سيادة اللامركزية الاقليميـــة Regional Decentralization والتى تعنى التنازل عن قدر من صناعة القرارات للاقاليم المحلية وما يتبع ذلك من نقل الانشطة والخدمات ووجود مراكز متكاملة للخدمات واقطاب نمـؤ إقليمية كل هذا في شكل هرم إداري . ففي السودان مثلاً تتقسم الدولة الي ولايات و التي تنقسم الي محافظات والتي بدورها تنقسم الي محليات ولايكفي مجرد وجود هرم إداري بل يجب أن يتبعة إتخاذ قرار و تشتيت القوة كما ذكرنا علي شكل تفويض وهذا ما يسمي اللامركزية الوظيفية Functional Decentralization في حالة مصاحبة تشتيت فعال لصناعة القرار.

٣-٢ اللامركزية الجغرافية Geographical Decentralization:

فهي تشتيت الخدمات التي تجتمع عادة فـــي المركـــز الـــوطني لاســـيما أكبـــر المراكزمنها (مثل البنوك والجامعات و المراكز الصحية المتخصصة) وتشتيت المناشط الإقتصادية مثل المصانع و المؤسسات المالية وكذلك تشتيت القرارات الخاصة بهـــا لأن تشتيت الصناعة مثلا مع بقاء صناعة قراراتها في المركز يعني وضعا إستعماريا تنساب فيه الأرباح للمركز علي حساب الإقليم.

لا توجد صيغ متفق عليها للامركزية الوظيفية والجغرافية في العالم العربي بل أن معظمها يوجد في شكل تغييرات إدارية لأرضاء العشائر و المشاعر الجماهيرية دون نقل حقيقي للسلطة . وفي حالة تحقق اللامركزية الإقليمية بالكفاءة اللازمة فإن أقطاب النمـــو الإقليمية تحد تلقائيا من عملية الهجرة المتواصلة للمركز وتحد كذلك من إتســـاع الهـــوة بين المركز والهامش ، ولا يعني وجود لامركزية إقليمية نجاح التخطيط الإقليمي للتنمية تلقائيا ان هذا رهن بالنخبة الاقليمية التي قد تكون غير واعية لمخـــاطر تكـــرار الـــنمط الوطني علي المستوي الاقليمي أو تركيز السلطات و القرارات و الخـــدمات و الرتـــب

العليا من المناشط في المركز الإقليمي وحرمان الإقاليم الثانوية والمراكز المحليـــة مـــن حقها.

هذه الظاهرة أي وجود إقليم يتعامل مع السوق الدولية ويمارس الإنتاج الحـــديث مقابل أقاليم هامشية تمارس الإنتاج التقليدي الموجه للكفاية الذاتية تسود في بلدان ناميـــة كثيرة ويطلق عليها عادة الإقتصاد الثنائي Dual Economy ومرة أخري فـــأن نفـــس الثنائية قد توجد في إطار الإقليم الواحد، كذلك فأن مدن الدول النامية تعاني من مســـالة الإقتصاد الثنائي و ليس التخطيط آلتنموى المحلى إلا أسلوب لحل هذه الإشكالية فى ظل لامركزية مدعومة بإتخاذ القرار.

هذا ويؤدي الإقتصاد الثنائي الي تباين في الدخول بـــين الاقـــاليم وبـــين المـــدن والارياف وعلي مستوي المدينة الواحدة وانعكس ذلك علي نوعية الحيـــاة إذ أن أقـــاليم باكملها معزولة عن التعامل مع العالم الخارجي بـــل تخضـــع لإســـتنزاف المســـتثمرين الوسطاء في المركز.

كما أنة لايمكن لدولة فقيرة أن تمارس التخطيط الاقليمي أو التنموى علي مستوي القطر لذلك يتم في المراحل الأولي للتنمية، إختيار أكثـــر الأقـــاليم صـــلاحية للأنتـــاج الإقتصادي والتي تملك ميزات نسبية Relative Advantages كاثنين أو ثلاثة و بشرط أن تكون هذه الخطوة مرحلة لتوفر البني الهيكلية في الأقاليم الأكثـــر تخلفـــا وتطـــوير أفضليتها النسبية.

٣-٣ اللامركزية الإدارية Administration Decentralization :

أن تشتيت القوة تتمثل في إحدي وجوهها في اللامركزية الإدارية والتـــي تســـمي الإدارة المحلية Local Administration و التى تهمنا فى هذة الورقة ولكـــن مجـــرد التشتيت الاداري لا يعني بالضرورة تشتيتا وظيفيا او جغرافيا ما لم يصاحبه كما ذكرنـــا تشتيت حقيقي للقوة و العناصر النادرة - ولكن هذا الجانب السياسي هام لانـــه يحقـــق الديموقراطية و الشوري بشكل فاعل كما تحقق التوازن بين الاهداف القومية و المحليـــة ويعطي الفرصة لوجود خدمات متكاملة - ويؤدي ايضا الي اقتحـــام القاعـــدة الشـــعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط علي المطالب المحلية بـــل المشاركة الفاعلة فيها.

تحقق الإدارة المحلية الفاعلة إختصار الزمن بين إصدار القررات وتنفيذها وهـي التي تتولي التنسيق بين المخططين في القطاعات المختلفة ورقابة الأداء.

ومن أهم العناصر فىالامركزية الناحية المالية على المستوى المحلى و معلوم لا تقوم التنمية بلا مال وتتكون الميزانيات الإقليمية من مصادر ذاتيـة مثـل الضـرائب والعشور و الزكاة ومصادر خارجية من المركز والهيئات الدولية والهبات وغيرها ولكن هل هذة كافية للتنمية المحلية.

مع إتساع نطاق الدولة وكثرة مهامها وإزدياد مسـؤولياتها فـي الخـدمات الإقتصـادية والإجتماعية لم يكون أمام الدولة الا أن تختصر من سلطاتها لكي تتمكن من أداء وظائفها وذلك بالتخلي عن بعض سلطاتها المركزية للحكم المحلي وذلـك عـن طريـق تحديـد الخصائص والمسؤوليات على المستويات المختلفة.

فاللامركزية تعني ان الاقاليم تتشارك وتكون هنالك خصائص مشـتركة ومـن اهمهـا المصلحة والانتماء بحيث تستطيع الاقاليم بموجب سلطات ممنوحة لها بقرارات اداريـة تمكنها من ممارسة صلاحياتها .

هنالك عدة أهداف ومضامين ذات مستويات تنظيمية مختلفة والتى تتمثل فـى الحكومـة المركزية أو الإتحادية في المستوى الأول وفي المستوى الثاني الحكومـة الإقليميـة أو الولائية وأخيراً المستوى المحلي ونجد معظم دول العالم العربي فـي هـذه المنظومـة بمستوياتها المختلفة رغم أن بعضها أمكن من بعض .

يهدف الحكم اللامركزي لتحقيق :

أ- تقليص الظل الإداري والسياسي حيث يتمكن المواطنين عبـر منظمـاتهم الخاصـة والعامة في خدمة وتنمية انفسهم بأنفسهم عن طريق الشورى أو الدمقراطية وذلك لرسـم الساسات وإتخاذ القرارات وتقديم الخدمات وفض النزاعات بفعالية .

ب- مواكبة معطيات العصر عن طريق تكامل البناء القومي والوحدة الوطنية عن طريق ربط اهل البلاد بهوية ثقافية واحدة عن طريق المشاركة في الحكم والادارة .

ج- قيام تنمية إجتماعية وإقتصادية متوازنة وخلق نسيج إجتماعي في حـدود جغرافيـة لبناء تكامل إجتماعي وقومي ووطني .

نلاحظ أن اللامركزية في العالم العربي محدودة إلا في عدد قليل من الدول العربيـة وتاريخياً معظم الدول العربية شديدة الميل الى المركزية ، وفي بعض الـدول العربيـة

نلاحظ أن تمركز الخدمات الادارية أدى الى زيادة المركزية كما ان معظم الدول تعتمد على مركزية القرار والسلطة ولذا نجد ان القرار على المستوى المحلي محدود بعوائق مالية وإدارية .

ورغم أن بعض الدول إعتمدت على اللامركزية نجدها تصطدم بعوائق أهمها مركزية البرامج نفسها وتحكم السلطات من خلال مساءلة الحكم المحلي ومركزية الموارد هنا تنبع أهمية السعي لبناء اللامركزية والحكم المحلي مما يشجع على قيام جزء كبير من الدول التي تمارس المركزية بنقل وتنفيذ الخدمات الاساسية الى الإدارة المحلية ومن أسباب ذلك أن عائدات الخدمات مازالت تتمركز في بعض المناطق والفئات الإجتماعية دون غيرها كما توجد عدة عوائق كالقصور في التغطية الخدمية نوعاً وكماً وعدم توفر الموارد اللأزمة والتي أثرت على حصول الفقراء والمحتاجين منهم كما أن النمو السكاني المتسارع آثر على قدرة توفير الخدمات بالمستوى الجيد لعدم اللحاق بهذا النمو السكانى وإحتياجاته بسبب قلة الموارد .

رغم أن العديد من الدول العربية قامت بتنفيذ برامج للتنمية المحلية لكنها تواجهت بمجموعة من الإشكالات التي أثرت على التنمية المحلية ومن أهمها مركزية القرار وإختلاف البنى التحتية والخدمات الإجتماعية وعدم توفر تشاركية وعدم إبراز الأولويات على المستوى المحلي .

غير أننا نجد مجموعة من الاصلاحات في العالم العربي بدأت تطل متمثلة في قيام الأنتخابات المحلية كما في المملكة العربية السعودية تعديل الاطار القانوني كما في سوريا ولبنان واليمن تعديل القوانين المتعلقة بالبلديات كما في سوريا والجزائر والكويت ونظام الحكم الإتحادى بالسودان .

وقد برزت بعض الأتجاهات لتنفيذ مشاريع تنموية على المستوى المحلي كذلك في بعض الدول بدأ الاهتمام بالفروقات بين المناطق وداخل المناطق والعمل على تقليل هذه الفروقات وذداد الاهتمام بالمشاريع المتعلقة بتأصيل الأهداف وأهمها الأهتمام بالحكم المحلي والتركيز علي مشاركة الأنسان العربي في الحكم علي المستوي المحلي علي أقل تقدير .

٣-٤ الإدارة المحلية في الوطن العربي

تعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم اقليم الدولة الى وحدات صغيرة ذات مفهوم وهوية محلية تديرها هيئة تمثل الادارة العامة للاهلها ولها موارد مالية ذاتية مرتبطة بالحكومة المركزية بقانون (حكم محلي مثلاً) لذا يعتبر بعض العلماء الادارة المحلية طريقة من طرق الادارة لذلك تعتبر جزء من السلطة التنفيذية مركزة على ادارة المرافق المحلية . فهي اذاً سلطة تنفيذية تنحصر إختصاصاتها في أقليم معين ذو خصائص سكانية واقتصادية وادارية محددة ومتجانسة . وغالباً ما تتضمن مجالس شعبية منتخبة فهي اذاً صورة من صور الحكم المحلي وتعتمد اعتماد اساسي على العنصر الجغرافي والموقع .

وفي هذا الاطار تعتبر الادارة المحلية عاملاً اساسياً في التنمية الادارية والاقتصادية والاجتماعية وفي بعض الاحيان السياسية وعليه فإن تفعيل الادارة المحلية هو المؤشر الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة . وهذا يقود الى الاهداف العامة التي اجتمع عليها العلماء بخصوص الإدارة المحليه وهي :

أ- تهدف الى وضع الاطر والسياسات المتعلقة بالامركزية والموارد على المستوى المحلي .

ب- تعزيز القدرات على المستوى المحلي ومؤسسات المجتمع وغيرهم من الشركاء

ج- التخطيط التنموي ودعم مراحل اتخاذ القرار على المستوى المحلي

د- تعزيز الشراكات على المستوى المحلي

ه- القدرة على اتخاذ القرارات الادارية بسبب المشاركة الشعبية واتخاذ القرار في موقع التنفيذ

و- إيجاد فرص تجربة نظم إقتصادية وإدارية مختلفة على مستوى محدود وبحث مدى امكانية تعميمه على مستويات أخرى .

والادارة المحلية الخيرة هي التي تبنى على خطط مدروسة بعناية والتي يمكن إدارتها بفعالية وشفافية وتدار بشكل سليم حيث تؤدي الى تحسين ملموس في مستوى رفاهية المجتمع على الصعيد المحلي والذي سوف يؤتي بمستوي عالي للتنمية البشرية .

ولايغفل الدارس ان الادارة المحلية تشمل مجموعة من المؤسسات والاليات والعمليات التي يمكن للمواطن من خلالها تحديد مصالحه واختياراته وتسوية خلافاته وممارسة

حقوقه ويؤدي إلتزاماته على المستوى المحلي فى الوطن العربى. وتلعب الإدارة المحلية دورا مهم فى التنمية المحلية ومن أمثلة النظم المحليه في العالم العربي سوف ناخذ تجربة المملكة العربية السعودية وتجربة مصر وتجربة السودان لأن المجال لايسمح بمراجعة كل التجارب العربية.وفي هذه التجارب الثلاث سوف نختصر علي أهم المظاهر للخروج ببعض المؤشرات التي قد تساعد في ترسيخ التجارب .

٣-٤-١ تجربة المملكة العربية السعودية

التحولات الكبيرة التى طرأت فى المملكة العربية السعودية والتى أحدثتها التنمية الإقتصادية أدت الى الإهتمام بالبلديات والمراكز القروية وتوفير التجهزات الأساسية لها وتوفير مستويات ملائمة من الخدمات البلدية لأكبر عدد من المواطنين فى معظم مناطق المملكة .

كما نجد أن الإتجاه فى بعض مناطق المملكة نحو تجميع الخدمات البلدبة نسبة لإتساع المملكة وصعوبة توزيع خدمات على كل القرى والمناطق السكنية لكلفتها العالية .

ويقوم فى المملكة العربية السعودية قطاع الشئون البلدية والقروية والمتمثل فى وزارة الشئون البلدية والقروية على تخيطيط المدن والقرى وتحسينها وعمل التجهيزات الأساسية وتقديم الخدمات البلدية والمساهمة فى خدمات الصحة وصحة البيئة وغيرها عن طريق أجهزة الوزارة التنفيذية .

ويشرف الجهاز التنفيذى للوزارة على أمانات المدن الكبيرة .و على ٩٧ بلدية مقسمة الى فئات (أ) و(ب) و (ج) و(د) كما مبين في الجدول رقم (١) بالأضافة الى ٦٢ مجمعا قرويا مقسم الى ثلاثه كما الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (١) يوضح البلديات في المملكة العربية السعودية حسب فئاتها

(أ)	(ب)	(ج)	(د)
١٤	١١	٢٠	٥٢

جدول رقم (٢) يوضح المجمعات القرويه في المملكة العربية السعودية حسب فئاتها

(أ)	(ب)	(ج)
٩	٢٥	٢٨

وفى عام ١٩٩٢ أصبحت البلديات مرتبطة بأمارة المنطقة .وهـذا الوضـع الإدارى أدى الى تحسين المستوى الحضرى للمناطق مما جعلهـا تطالـب بمزيـد مـن الخدمات والمرافق البلدية .

كما أن زيادة حجم السكان ساعد فى نمو هذه الخدمات والمرافق البلدية لسـد حاجـات الأنسان وهذا بدوره أدى الى التوسع فى القرى والأرياف بالإضافة للمدن الكبرى ،هـذا ادي الي بناء قاعدة قوية للحكم المحلي و الذي سوف يساعد في بناء مجتمع محلي قويم . وقد تزايدت الهجرة من الريف للمدينة وقد يؤثر ذلك الضغط على الخدمات التـى تـم إنشاءها فى المدن الكبيرة كما أن تداخل أختصاصات الوزارات المختلفة قد يؤثر علـى التنمية المحلية وكيفية إدارتها وقد يؤثر على مستقبل التنمية المحلية .ان الادارة المحليـة علي مستوي المملكة تمارس دوراً اساسياً في التنمية المحلية و بناء قاعدة تسـاعد فـي العمل المجتمعي رغم حداثة التجربة .

٣-٤-٢ تجربة مصر

تعتبر فى مصر المحليات وسيلة من الوسائل التى تساعد أفـراد المجتمـع فـى إدارة شئونهم المحليه . فالمحليات لها القدرة على إتخاذ القرار فى بعض الأختصاصات، وذلك مما يقلل من المركزية . و لها سلطة تمارسها حسب القانون .

ونظام الإدارة المحلية فى مصر بدأ عام ١٩٦٠ حيث صدر قانون رقم ١٢٤ وتكونت بموجبه محافظات الجمهورية .وفى عام ١٩٧٩ تحددت المسؤليات بخمسـة مسـتويات (المحافظة ،المدن، المراكز، الأحياء، القرى)

وهنا حددت للمحلية :-

أ - حدود إدارية.

ب - سلطة محلية تشريعية .

ج - ميزانية خاصة بالمحلية .

د - أجهزة إدراية .

وقد أصبحت أهم الإختصاصات للإجهزة المحلية التنمية والعمران والتي تـؤثر تـأثيرا مباشرا علي المواطن في المستوي المحلي والتي تمثلت في الأتي :-

أ – تتولى فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى إختصاصات المحافظة .

ب – و يقوم بالإشراف على التنمية الحضرية ومتابعتها .

ج – إقرار مشروعات خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها .

د– الموافقة على المالية العامة بما يفى متطلبات الأسكان والتنسيق وإقتراح التخطيط العمرانى والتعمير .

رغم هذا التفصيل فى الأختصاصات والتحديد نجد أن المحليات لم تتمكن من الوصول الى ماتصبو اليه . لحداثة التجربة و العوائق المالية و الادارية في المراكز .

وعليه نجد أن شمولية التنمية لعبت دورا كبير فى عدم مقدرة المحليات بالقيام بالتنمية وبالتالى لم يتمكن الحكم المحلى من الأيفاء بالإلتزامات المطلوبة . رغم انه يمثل الان خطوة اساسية ناحية التنمية المحلية و الاهتمام بالحكم المحلي ممثلاً في افراد المجتمع المحلي ببعض الاختصاصات التي اشعرته بكينونته .

٣-٤-٣ تجربة السودان :

بغض النظر عن فلسفة أو أيدلوجيا الحكم السائده يأخذ الحكم المحلى اهتماماً كبيراً من الدولة لأنه يمثل القاعدة الإدارية وفى بعض الأحيان السياسية للتنظيم الحاكم فى معظم الدول الحديثة .

وهذا الأهتمام يزيد من أن الحكم المحلى يساعد فى خلق المشاركة الشعبية وهى قادة يرتكز عليها تقديم الخدمات والتنمية المبنية على الإعتماد على الذات حيث أصبحت في الدولة غير قادرة على الإعتماد على نفسها فى توفير كل الخدمات .

يعتبرٍ نظام الحكم المحلى فى السودان النظام الإدارى الحديث و الذي ظهر بعد إحتلال السودان الذي أصبح مرتبطا بالعالم الخارجى بعد زوال الدولة المهدية .

بدأ قيام الحكم المحلى بنظامه الحديث بعد العام ١٩٣٧ بصدور قوانين الحكم المحلى للمدن والأرياف والذى إعتمد على نظام الحكم المحلى السائد و الإدارة الأهلية التى كانت موجودة أصلاً حسب تقاليد المجتمع .

وقد تحدث بعض الإجتماعين عن قبائل السودان (٥٩٠ قبيلة) وعدد الغات واللهجات المحلية التى تزيد عن ١١٥ لغة ولهجة محلية و إختلال تركيبة السكان وتطور الهوية السودانية التي عملت على أن يكون نظام الحكم المحلى في السودان يمثل حجر الزاوية فى إدارة بلد مثل حجم دولة السودان المترامة الاطراف المختلفة التقاليد و الاعراف .

على العموم فأن طريقة الحكم فى السودان تأرجحت بين المركزية واللامركزية في الفترة الاخيرة أصبح السودان بكل حالة وعلية دولة لامركزية معتمدة على أن اللامركزية التى تساعد على :-

أ - تقليص الظل الإدارى والسياسى حيث تمكن المجتمع المدني ومنظماتة الإقلمية والمحلية من دفع عجلة التنمية وخدمت أنفسهم بأنفسهم عن طريق المشاركة الشعبية ، المبنية على الديمقراطية .

ب - تساعد فى ربط المجتمع وجعل للسودان هوية واحدة فى ظل التنوع .

ج- بناء الأنتماء المحلى ليساعد فى ربط المجتمع عن طريق الوضع الجغرافى والتنمية الإقتصادية والإجتماعية. والتى قد تؤدى فى الآخر الى التكامل الإجتماعى والذى بدوره يساعد فى خلق الوعى القومى و من ثم الوصول للوحدة الوطنية .

د - خلق كوادر محلية قادرة على تحمل المسئولية و مصاحبة سلطة مستندة على القانون و أن تخلق تلاحم بين الجهود الحكومة المركزية والجهود الشعبية المحلية ، لبناء الأنسان وتقديم الخدمات وتنمية المجتمع المحلى ، وتوسيع قدراته.

يوجد حالياً حسب الإحصاءات الرسمية ٧٣٣ محلية موزعة على السودان وقد تم تقليصها اخيراً لتصبح ١٣٣ محلية ، وكل هذه المحليات تتمتع بالشخصية المسنقلة ماليا و ادارياً ومعتمدة على الدعم الولائى . ورغم هذه الأستقلاليه نجد أن معظم المحليات تعتمد اعتمادا كبيراً على الموارد المالية الولاية أو الإتحادية .

نخلص من هذا أنه رغم أن الحكم المحلى يهدف لتقديم الخدمات وتنميتها وبناء قاعدة قوية للشخصية السودانية نجده ونسبة لقلة الموارد والإعتماد على المركز لم يتمكن من تحقيق أهدافه ومن ثم لكى يتمكن الحكم المحلى من أنفاذ دوره يجب أن تتوفر له المعينات الأتية :-

١- مصادر التمويل تحتاج الى التحديث والتوافق السليم والمحاسبة .

٢- مشاركة القطاع الخاص ولعب دور أساسى فى التنمية المحلية .

٣- إنشاء منظمات مجتمع مدني قادرة على المشاركة الفاعلة وغير مرتبطة أرتباطات سياسية وتوسيع قاعدة هذه النمظات لتشمل المجمعات المحلية .

٤- أن تكون آليات الحكم المحلى غير تقلدية معتمدة على الإبتكار والمواكبة وبناء شخصية ذات مقدرة تطلعية وذلك عن طريق الإستفادة من الإحتكاك *contact* مع الآخر وأخذ الجيد ونبذ مايتعارض مع قيم ومؤرثات وتقاليد المجتمع.

٥- التعريف بالتنمية وتنمية الأنسان والرجوع الى المرجعيات ذات الهم الوطنى .

من هذه التجارب الثلاث نخلص إلي أنه رغم أن تاريخ الحكم المحلي في معظم الدول العربيه قديم نسبياً غير أنه لم يتمكن بصورة فعاله من بناء شخصيه قادرة علي الإدارة المحليه بكفاءة وذلك لأسباب عدة أهمها:-

١/المقدره الماليه

٢/ التدخلات المركزيه

٣/ مستوي التعليم وسط المجتمع المحلي

٤/ الإدارات التقليدية وعدم تحمسها للقبول بالتجديد

ورغم هذه العوائق نجد أن الحكم المحلي والذي أرتبط بالتنمية المحلية بدأ يأخذ طابعا مهما وأساسيا في تكوين مقدرات الأنسان العربي ومشاركته في التنميه وبرز له مؤيدون ومفكرون كثر لعلاقته بالتنميه المحلية والتي لاتتأتي في نظرهم إلا عن طريق الحكم المحلي الرشيد كما نجد بعض الحكومات العربية تبنت قيام الحكم اللإمركزي كأحد نظم الحكم مركزة علي الحكم المحليو بازالة هذهه المعقوات المزكورة اعلاه ستتاح الفرصة للحكم المحلي لبناء قدراته و تمكنه من القيام بدوره الفعال .

المحور الرابع

التنمية المحلية و الاشراكة في العالم العربي

٤-١ التنمية المحلية في العالم العربي :

قد ذكر قبلاً مفهوم التنمية العام ومفهم التنمية المحلية غير أننا بهـذا الإطـار الخـاص بالتنمية المحلية لأبد ان تضع في الحسبان المرتكزات الآتية :

١- أن يكون التنسيق بين الفئات المختلفة للمجتمع هو أساس العمليـة التنمويـة علـى المستوى المحلي .

٢- أن تكون التنمية المحلية مرتكزة على الموارد والقدرات المحلية المتوفرة لأن التنمية هدفها الإنسان وفي هذه الحالة إنسان المجتمع المحلي .

٣- أن يكون تركيز التنمية المحلية على الفئات الأقل مقدرة والأشد فقراً داخل المجتمـع المحلي

٤- أن يكون هدف التنمية تعزيز العلاقة بين المواطن والدولة لكي يتمكن المواطن مـن كل ماتقدمه الدول لجعله مواطناً صالحاً

٥- أن تكون التنمية المحلية مبنية على المشاركة من حيـث تمكـين المـواطنين كـل المواطنين من المشاركة الفعالة والتحرك الدؤوب ناحية تنمية مناطقهم .

٦- أن تكون قنوات الاتصال والمعلومات بين المستوى المحلي والوطني مسـتمدة مـن المقدرة والدراية والحاجة التي تؤيد وتقيم التنمية (علاقة ذات إتجاهين) .

هذا يقودنا الى خلق بيئة داعمة وعمل منظم وتنظيمات كفؤة داخل المجتمعـات المحليـة مما يرفع من مستوى وقدرات المؤسسات المحلية وبناء ثقافة جديدة مبنية على المشاركة وتطور الشراكات القديمة وقيام نسج جديد من الشراكات والذي سوف يؤدي الـى نقـل عملية اتخاذ القرار من المستوى المركزي الى المستوى المحلي ومن هنا نجد ان الحكـم المحلي الجيد يرتكز على التنمية المحلية الجيدة والتي تكون مؤسسة على بنـاء قـدرات وعلى المشاركة وبناء الشراكات والشفافية والمحاسبة وهذا لايتأتى الا على اساس قـوي مبني على اسس قانونية تشمل اطار قانوني للامركزية الموارد الماليـة او اصـلاحها و تأمين القدرات المجتمعية اللاذمة على المستوى المحلي واطار تقوية الشراكات وتقنينهـا على المستوى المحلي واخيراً قانونية وفعالية واستدامة الوصول الى الخدمات الأساسية .

هذا الفكر الحديث والإهتمام المتعاظم بدأ يثمر في جزء كبير من الدول العربية .وأهم من ذلك دخول هذه الدول في مجال الشراكه والمشاركة الشعبيه في مجالات التنميه المحليه وهذا يدل علي الأهتمام بالموطن العربي وإشراكه في إتخاذ القرار الذي يخصه .

٤-٢ الشراكة والمشاركة الشعبية في العالم العربي :

٤-٢-١ ماهيه الشراكة والمشاركة :

اصبحت الشراكة من اعظم عناصر التنمية في الدول النامية فالشراكة تساهم بصورة واضحة في تقليل تكاليف التنمية وتساعد في تخفيف العبئ على الدولة . وفي كثير من المجتمعات الحديثة أصبحت التنمية المحلية مسؤولية مشتركة بين الحكومات المحلية والمواطنين كما ان الجهات المحلية يقع عليها دور عظيم في بناء قاعدة قوية للمشاركة عن طريق توفير الامكانات البشرية والمادية للمجتمع المحلي واصبحت في الآونة الاخيرة ومدى نجاحها من اقوى المؤشرات لقيام التنمية المحلية وعليه درجة المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي تظهر التنمية المحلية وكل مازادت المشاركة الشعبية ارتفع مؤشر التنمية .

اما البعد الاهم للمشاركة والشراكات هو خلق علاقات مميزة بين المجتمع المحلي والمشروعات المحلية حيث اصبحت هذه المشروعات ملك للمواطن وعليه تقع مسؤولية حراستها ونجاحها والاهتمام بها كما انها اصبحت في بعض المجتمعات الاكثر قدرة ظاهرة اجتماعية لها مروجيها وادارتها والمنافسة حولها .

المشاركة في العالم العربي ليست وليدة العهود الحديثة بل انها قديمة قدم المجتمعات العربية وعليه ليست من السهل تحديد وقت معين لبداية الشراكات في العالم العربي بل المجتمع العربي من قديم العصور تفهم ومارس الشراكات والتي إمتدت في بعض الأحيان للشراكات في الحروب في هذه الورقة المجال غير كاف للتتبع تاريخ الشراكات في العالم العربي ولكن سوف نقتبس ونحاول إلقاء نظرة عليها في الوقت الحاضر في إطار نظم ومجالات المجتمع المدني الحديث وتأثيرها على المجتمعات المحلية وتأثر المجتمع بها وعليه سوف نتناول محورين من تجارب العالم العربي بإختصار شديد في الوقت الحاضر . والمثالين هما مثال السودان والمثال الآخر مثال جمهورية مصر العربية .

٤-٢-١-١ السودان :

لقد كان ومازال الريف السوداني يستمتع بما يسمى النفير . والنفير هو مشاركة شعبية تعتمد إعتماداً اساسياً علي القوة المعنوية لافراد المجتمع المحلي . ويشمل المجهودات المبزولة في بناء المنازل او الحصاد أو الكوارث الطبيعية من أمطار وفيضانات وغيرها .

وهذه المؤسسة ذات جزور ريفية عميقة في إطار إحتياجات المجتمع الريفي وتكافله . ومع مرور الزمن تطور نظام النفير ليشمل المشاركة المادية والمعنوية حيث أمتد بناءه إلى تأسيس الخدمات الإجتماعية والإحتياجات الأساسية للمجتمع مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها في إطار نفرة المجتمع وتحسين أوضاعه والقيام بما هو واجب على طريقة العرف السوداني .

وقد تتعدى هذه المشاركة في بعض الاحيان لتصبح جزء أساسي في بناء المجتمع المحلي الصالح وحيث تشمل الجمعيات الاسرية والجمعيات الخدمية والجمعيات التعاونية .

ونجد ان هذا التراث قد اصبح جزءاً اصيلاً في الادارات المحلية في السودان وعليه نجد ان دستور السودان والولايات لايخلو من اشارات واضحة لهذا الجهد الشعبي . ولتوضيح ذلك في العهد الحديث سنأخذ ولاية الخرطوم مثلاً لتبنيها الجهد الشعبي في تنمية المجتمع المحلي كما يسهم الآن في جزء مقدر في التنمية المحلية وذلك إعتماد علي العون الذاتي في المشاريع الأساسيه كالمدارس والمراكز الصحية وأبار المياه .ففي ولاية الخرطوم أخذ الجهد الشعبي حيزا كبير في التنمية علي المستوي المحلي فنجد أن جزاء كبير من موازنه المحليات يعتمد علي موارد الجهد الشعبي كما يوضح الجدول رقم (٣):

ورغم أن ولاية الخرطوم تعتبر من أغني الولايات في السودان نجدها تعتمد إعتماد قوي علي المساهمات الشعبية وذلك لأن الولاية إستطاعت تحصيل الموارد الماليه بسهولة كما يوجد عدد كبير من المواطنين يساهم في العمل الطوعي ويشارك في تلبية الإحتياجات المحليه الأساسية علما بأن هؤلأ يمثلون الساسه المحليون وطبقة المتعلمين.

جدول (٣) يوضح موارد محليات ولاية الخرطوم للفترة ١٩٩٧ إلـــي ٢٠٠٠م والـــدور الذي تلعبه في التنمية

العام	الموارد الذاتية	الضرائب المحولة	الإجمالي	معدل النمو
١٩٩٧م	٣,٤	٠	٣,٤	%٧٨,٩
١٩٩٨م	٣,١	١,٨	٤,٩	%٤٤,١
١٩٩٩م	٤,٠	١,٨	٥,٨	%١٨,٤
٢٠٠٠م	٤,٦	٢,١	٦,٧	%١٥,٥

المصدر وزارة المالية ولاية الخرطوم (٢٠٠١)

٤-٢-١-٢ مصر :

مفهوم المشاركة الشعبية في مصر كما ذكر (عصام الدين واحمد ٢٠٠٣م) بدأ في الظهـور واصبح ذو تأثير بعد الستينات في القرن الماضي وكان في اطار الاصلاحات السياسـية والادارية اما في مجال التنمية المحلية قد بدأ المفهوم متأخراً . ولم يكن للمشاركة الشعبية آثاراً واضحة في تقديم الخدمات او الارتقاء بالمجتمع . اما في الريف المصري فتوجـد اهتمامات داخل الاسرة الواحدة وبعض التطور في الريف والحضر المصـري اضـحى للمشاركة الشعبية دور بارز داخل المجتمعات حيث برز دورها فـي نطـاق التخطـيط والخدمات الإجتماعية وتحسين البيئة ولتوضيح ذلك نأخذ مثال أحد المشاريع التنموية في مصر و الذي يمثل واحد من عشرات المشاريع التنموية في مصر التي اتبعـت نفـس الاسلوب .

و يعد مشروع الناصرية من أحد المشاريع الخاصة بالتنمية في مصر يقـع فـي مدينـة أسوان وقام هذا المشروع سنة ١٩٨٧م. وكان الاهتمام بالمشروع نابع من تمكين السكان في القيام عن طريق جهودهم الذاتية في إصلاح التدهور في المرافق العامة والخـدمات وقد اظهر الاهالي رغبة في تطوير مواقعهم والمساهمة في إصلاحها جنباً الى جنب مع مجهودات الادارة المحلية وهذا هو الدور المطلوب والمنشـود ولقـد اسـتطاعت ادارة المشروع من الاعتماد على الجمعيات الطوعية والاهلية لحشد الجهود والقيام بالنشاطات الاساسية للمشروع عن طريق استنفار الاهالي والذين قامو بأعمال الحفـر وتوصـيلات الصحية وغيرها .

هذه المشاركة ادت الى تخفيض النفقات على المشروع حيث تم توفير ٢٠% من نفقـات الاعمال الانشائية كما ذكر (عصام الدين واحمد ص ٢١٠ سنة ٢٠٠٣م) . كما يرى الكاتبـان ان تفهم دور المشاركة الشعبية في عملية التنمية وذلك عن طريق تحمل المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته مسؤولية المساهمة في البناء والتعمير حيث تتفاعل القيادات الشعبية والجماهيرية والاجهزة التنفيذية لتنفيذ المشروعات المحلية المختلفة .

وهذين المثالين يقودان إلي ان المجهودات الشعبية في العالم العربي والمشاركة تلعبان دورا أساسيا في التنمية المحلية وإن كان هذا الدور مازال دون تطلعات المختصين والمهتمين غير أنه يمثل بوادر جيده لإنجاح التجربة أذا وجدت من يقوم برعايتها والسعي في تحسين الظروف المرتبطة بها وأهمها عملية التخطيط السليم وتوضيح الأهداف والقيادة الرشيدة وإشراك المرأة والشباب بصورة فاعلة في مشاريع التنمية المحلية وخلق الإرادة التشاركية القويه عن طريق الإعلام والرأي العام علماً بان المشاركة الشعبية والشراكة لها أصول ثابتة داخل المجتمع العربي ولا تحتاج الا لتنبهها وتنميتها والمحافظة عليها وهذا يقودنا للأهتمام بالعملية التخطيطية وتوسيع مفهومها وإرشاد القادة المحليين لفهم العملية التخطيطية وربطها بالحكم المحلي والتنمية كجزء أساسي في عملية التنمية المستدامة لمجتمع مثل المجتمع العربي .

المحور الخامس

التخطيط المحلي والإستراتيجية لبناء شراكة من أجل التنمية المحلية

٥-١ التخطيط المحلي Local Planning :

يكتسب التخطيط المحلي مسميات عديدة منها ، التخطيط الطبيعي أو التخطيط المادي او التخطيط العمراني. وهوعملية التخطيط لمحلة عمرانية غالباً ما تكون مدينة او قريـــة او مدينة وتوابعها اوعدة مجمعات متقاربة وفى بعض الاحيان يسمي بالتخطيط الحضــري Urban Planning. و يمتاز عن التخطيط الجزئي بالشمولية فهو يضـــم التخطـــيط الطبيعي بالمعني الضيق الذي يشمل البيئة والتخطيط الاقتصادي الذي يركز علي الانتاج والاستهلاك وحركة راس المال والسلع وتوزيع الاســتثمارات، والتخطـــيط الاجتمـــاعي Social Planning الذي يهتم بدراسية النسيج المادي والثقافي وشبكات النقل والاتصال والخدمات والمرافق وهذا الذى يهمنآ فى هذه الورقة.

ويمر التخطيط المادي او العمراني بعدة مراحل مثل :

أ- التخطيط العام للمدينة أو القرية وإستخدامات الارض فيها و بناء خطة موجهـــة Master Plan وأسلوب للتنسيق بين الجهات المنفذة.

ب - التصميم البيئي Environmental Design و التصميم العمراني او الحضري Urban Design .

ج - تخطيط المشروع Project Planning الذي يضم عنصـــراً واحـــدا حســـب الحاجة.و التخطيط المحلى مبنى على الامركزية .و غالبا ما يكـــون التخطـــيط امـــا تخطيط إقليمي أو تخطيط قومي .

فالتخطيط الاقليمي Regional Planning هو المستوي الوسيط بين التخطيط القـــومي والتخطيط المحلي او العمراني حيث انه التخطيط الذي يتناول اقليماً واحداً في دولـــة او عدة اقاليم بغرض التنسيق بين انشطتها فهو مستوي اكبر من المستوي المحلي ويضـــمه وادني من القومي فهو حلقة ألوصل بين إلتخطيط المحلى والتخطيط القومى.

والتخطيط القومي National Planning وهو التخطيط الـــذي تقـــوم بـــه الســـلطات المركزية لكل الدولة وكل القطاعات الاقتصادية ويرسم الاهداف العامة دون الدخول في

تفاصيل ولهذا نبعت أهمية المستوي الإقليمي. وتحقيق العدالة الاجتماعية في الدخول مع تحقيق النمو وهذا مايهم فى التنمية المحلية .

أماالتخطيط التنموى له عدة مجالات زمنية مثل خطط طويلة الآجل تمثل الإستراتيجيات والرؤي الإجتماعية التي تنفذ خلال عقدين من الزمان وأكثر وبالضرورة فانها لا تهتم بالتفاصيل.

وخطط متوسطة الآجل Medium Run Planning وهي التي تتراوح بين ٧- ١٠ سنوات وتضم تفاصيل اكثر في ظل توجهات الخطط بعيدة او طويلة الآجل .

خطط قصيرة الآجل Short Run Planning وهي الخطط التي ترسم لتنفيذها في فترة ٣- ٥ سنوات والملاحظ أن التعددات السكانية في الدول المتقدمة وقاعدة بياناتها تتجدد وفقاً لهذا النوع من التخطيط الاكثر تفصيلاً عن غيره.

هنالك نوعين من التخطيط التنموى وهى:

١- التخطيط المركزي Centralized Planning يعني تركز القرارات التخطيطة في المركز ومن ثم تفصيلها وفقاً للقطاعات ووحدات الانتاج يسود هذا النوع في النظم الشمولية الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي السابق و الصين وكوبا و كوريا الشمالية وفي صورتها النموذجية فان الدولة تمتلك وسائل الانتاج الارض وراس المال وتندر الملكية الفردية وبالتالي يقل دور القطاع الخاص الي ادني مدي.

٢- التخطيط اللامركزي Decentralized يسود في الدول الراسمالية حيث يكون دور المركز هو تحديد الاهداف المرجوة من القطاعات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الفردي.

٥-٢ التخطيط المحلى والشراكة في التنمية :

أن التنمية القائمة على مساندة المجتمع المحلي تعتمد على خبرات وقدرات المجتمعات المحلية لمعرفة ماهو مطلوب انجازه وكيفية انجازه وذلك عن طريق الخبرات والتجارب والتي عن طريقها يمكن اعداد الخطط والبرامج ولذلك فإنه لايوجد نموذج بعينه او مقاربة محددة تصلح لجميع المناطق والاقاليم لاعداد برامجها وخططها ولتتمكن المجتمعات المحلية من تحديد خياراتها فإن ذلك يتطلب بناء المؤسسات التي تستطيع زيادة وريادة عملية التنمية على المستوى المحلي . ويشمل ذلك تبني الاهداف المتوخاه

والمسارات التي تمكن من تعزيز قدرات المجتمع المحلي واعادة اتجاهات الادارة المحلية بما يؤدي بالمؤسسات المحلية وتمكينها باستثمار رأس المال المحلي من خلال الشراكة في صنع القرار ووضع الخطط وتصميم البرامج التنموية ومتابعتها .

للمشاركة الشعبية معنيين اساسيين الاول المعنى السياسي باعتبارها اوعية قانونية للمنافسة على السلطة والثانية بمعناه الاجتماعي والشعبي الذي يتعلق بقدرات المواطنين التطوعية والخدمية والتي تنتظم في مؤسسات وجمعيات تهدف الى خدمة الناس وتنمية اوضاعهم ومساعدتهم على تلبية بعض حاجاتهم التنموية .

ففي هذا الجزء يهمنا المفهوم الثاني اي المشاركة بمعناها الاجتماعي وهى ان المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة الخيرية والخدمية والثقافية والتربوية يلعب دوراً مؤثراً داخل المجتمع وهذه المؤسسات تسعى الى توعية المجتمع وتوجيه المواطنين الى الاهتمام والمشاركة الفعالة داخل مجتمعاتهم المحلية . وينظر لهذه المؤسسات كشريك في اعادة بناء الانسان العربي فكرياً وثقافياً والذي يساعد في بناء ثقافة اجتماعية تستند الى مفاهيم المبادرة والمشاركة والتطوع وخدمة المجتمع والتمسك بالحقوق وهذه هي المفاهيم التي تمثل جوهر المشاركة السياسية والتفاعل الايجابي نحو المجتمع وهذا يقودنا الى ان المجتمع العربي في حاجة لبناء جسور تهتم بالتقييم وتجسيد الانتماء والتضحية من اجل الوطن وتحمل المسؤولية والقيادة في المستقبل . ونخص بهذا الموضع فئات الشباب والتي اظهرت التجارب عدم مشاركتها وتفاعلها مع المجتمع المحلي وارتباطها بمشاريع العولمة وبعدها عن الهم الوطني وذلك لاسباب ومفاهيم حديثة دخيلة على المجتمع العربي والتي ادت الى تشويه صورة العرب وذلك عن طريق اتجاه الشباب اتجاهات سالبة داخل مجتمعاتهم والتي وضعتهم في بعض الأحيان ضمن مجموعات غير مرغوبة اقليمياً ودولياً .

كل هذا لابد ان يوضع في اطار تخطيطي سليم مبني علي المفاهيم التخطيطية التي ذكرناها لضمان البناء المؤسسي و التنموي للمجتمع العربي .

٥-٣ إستراتيجية لبناء شراكة من أجل التنمية المحلية:

بناء الشراكة الفاعلة بين أطراف المجتمع بمختلف تكويناته المتمثلة فى القطاع الحكومى والقطاع الأهلى ومنظمات المجتمع المدنى يمثل واحد من أهم متطلبات التنمية

المحلية . و التي هى عبارة عن شراكة بين الحكومات المحلية ، ومنظمات الأعمال ومصالح المجتمع المحلى ولذلك فأن بناء إستراتيجية للشراكة تهتم بالخطط الشاملة والمرحلية والتنفيذية يساهم فى تأسيس شراكة قائمة علي المعرفة والمهارة والخبرة والتغير القيمى .

كما أن توضيح مفهوم الشراكة ووضع هيكلها وتحديد مؤسساتها ووضع لوائحها التنفيذية يحدد الأطار الذى تتفاعل داخله مجموع الفعاليات الرسمية والمجتمعية ذات المصلحة المشتركة فى التنمية المحلية .

بالإضافة الى ان توفير الدعم والتأييد وإستثمار الوقت والجهد وإصدار الأنظمة واللوائح التنظمية وتقديم الأستشارات القانونية والفنية والإهتمام بالتاهيل والتدريب والتوعية والتثقيف مع التحفيز والتشجيع و توفير التمويل يمثل الأساس لتحقيق الشراكة الحقيقية الفاعلة .

وتشير الممارسات السليمة إلى أنه ينبغي أن تبدأ عملية التنمية الإقتصادية المحلية ببلورة إستراتيجية تعتبر من المكونات الهامة فى أى عملية لتخطيط التنمية فى المجتمعات المحلية ، حيث إن أى إستراتيجية للشراكة المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات الخطة الإستراتيجية الشاملة على نطاق المجتمع المحلى . وإشراك الجماعات ذات الشأن من أصحاب المهارات والموارد وتمثل القاعدة الأساسية فى الإستراتيجية.

كما لابد من أن يقرر المجتمع المحلى ما هى البرامج الرئيسية في الإستراتيجية ، وعادة ما تستخدم المجتمعات المحلية خيارات كثيرة لتحديد ماهو المطلوب لتحقيق التنمية المحلية . بحسب ما تقتضيه الظروف المحلية واما الخيارات الإستراتيجية الرئيسية المطلوب التركيز عليها :-

أ- تشجيع منظمات الأعمال المحلية من خلال تقديم المشورة ، والدعم والموارد لتمكينها من النمو .

ب - المحافظة على النشاطات القائمة حاليا وتقويتها وضمان بيئة تمكينية مواتية لها فى إطار السلطة المحلية .

ج- تشجيع المشروعات الإستثمارية الخاصة الجديدة وتقديم مشورة والدعم التقنى والمعلومات والموارد لمساعدة الأفراد فى انشاء نشاطات جديدة .

د- تحسين مناخ الإستثمار المحلى وإتخاذ الإجراءات لجذب الإستثمار المحلى والعالمى فى إطار شراكة فاعلة .

ه- العمل على قيام بنية تحتية أساسية تؤدي إلي تحسين خدمات النقل والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحى ، وأنظمة الطاقة ، وأنظمة الإتصالات وأجهزة مكافحة الجريمة وبناء مواقع أومجمعات صناعية وتجارية، وتوفير وسائل الراحة (حدائق...الخ).

حيث إن أحدى الفوائد الهامة هى تنسيق الإستثمارات التى تخدم أولويات المجتمع المحلى لتطوير النشاطات الإقتصادية وتوليد الدخل ،علاوة على الخدمات الأساسية .

و-تحسين البيئة الأقتصادية و الاجتماعية من خلال إصلاح عملية التنظيم والتدريب لرفع المهارات والتعليم والأبحاث والتطوير وتقديم الخدمات والمشورة وتكوين الشبكات لمنظمات الأعمال بالإضافة الى التوجه الى مصادر رأس المال والتمويل

ز- تطوير التكتلات والقطاعات وأن هذا الخيار يركز على تسهيل الترابط و التكامل فى ما بين الشركات (بين الموردين والمشترين)، والخدمات الداعمة (شاملة بما فى ذلك مؤسسات التدريب والبنوك) وشبكات الأنتاج وبيع المنتجات وتقديم الخدمات . حيث ان الضغوط المتزايدة فى سوق المنافسة تعمل على تشجيع الصناعات من خلال التعاون وإقامة علاقات ما بين الموردين والمشترين .

ح- التركيز على برامج تخفيف حدة الفقر المتمثلة فى إدخال السكان الفقراء والمحرومين فى الإقتصاد.

ط- تعزيز الصناعات المتجهة نحو النمو والتي توفر فرص عمل للعمال من ذوى الدخل المتدني تشمل فى ذلك القطاع العام والقطاع الأهلي .

ي- الإهتمام بالقطاع التعاوني الذي يواجه العديد من التحديات التي حالت دون قيامه بدوره المطلوب ، فالأداء التعاوني ظل على إمتداد عقود طويلة في التاريخ يعاني من إنتكاسات كادت أن تصيبه بالشلل ، بدلا أن تكون عقود تطوير وتعظيم .

حيث ان التعاون يساهم في حشد جهود المجتمع المحلي وتركيزها وزيادة الإنتاج وتحسين النوعية للتنافس والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير من خلال الإمكانيات التي يتيحها ويعتبر التعاون أداة لخلق قوى إنتاجية جديدة .

كما يمكن للحكومات المحلية أن تتعاون على المستوى الإقليمي ، ويصبح التشابك بين

قطاعات التنمية محفز ووسيط للجمع بين الشركاء في القطاعات المختلفة ، وعادة ما تبدأ التكتلات بأحجام صغيرة ثم تتطور بجهود هادفة تتقبل كل الشركاء .

إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما ، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة.إذ أنه من المهم أن يتم العمل على وضع الأولويات الاقتصادية المحلية إذا ما أريد لهذه المجتمعات أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة ، ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها .

ومن الملاحظ أن عمليات التنمية الاقتصادية المحلية بدأت فى عقد السبعينات ، وذلك عندما أدركت الحكومات المحلية سرعة تحريك رأس المال بين الكيانات ذات السلطات القانونية ، وهذا يعني أن اقتصاد المجتمعات المحلية تعرض لخطر الانكماش . ودفع ذلك الحكومات المحلية الي تشخيص مقومات النمو للوصول الي زيادة الاستثمار ، وذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات .

أن عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الولايات والمحليات هي عملية شاملة تهم مصلحة المجتمع بأكمله وعلى هذا الأساس فان جميع الإدارات (المحليات، مجالس، الوزارات... الخ) وكذلك القطاع الخاص ومن يمثلهم (كاتحادات الغرف التجارية والصناعية) والقطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني يشتركون جميعهم في تلك العملية وذلك لضمان جعل عملية التنمية أكثر تنظيما وأوسع تفاعلا .

كما أن القيام بعملية مراجعة لجميع الأنظمة والإجراءات الإدارية في إطار سلطة الولاية وتعديل وحذف وإضافة ما تحتاجه عملية التنمية سيؤدي بالنتيجة إلى خلق المناخ المناسب للقيام بنشاطات الأعمال الاستثمارية وتوفير مرونة لسير عمليات الاستثمار . أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية عند بنائها يجب أن تعبر عن خطة التنمية وما مطلوب تنفيذه في تلك الخطة للمجتمع وغالباً يكون الإطار الزمني لتلك الخطط على مدى خمسة سنوات ويتم تقييم أداء تلك الخطط على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لغرض تعديل وتطوير سياسات التنمية بما يتلاءم مع احتياجات البيئة والمجتمع لغرض تحقيق الأهداف المطلوبة من تلك السياسات .

٥-٤ موجهات الإستراتيجية للتنمية في الوطن العربي :-

أن الخطة الإستراتيجية لتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي تستدعى اعتماد الاولويات الاتية :

أ / تضافر الجهود لكي يساهم جميع الشركاء المعنيين كالقطاع العام والخاص والمجتمعات الأهلية التي لها مصالح في تطوير الاقتصاد في بناء وتنفيذ السياسات التنموية التي في النهاية تحقق مصالح الجميع ، الإدارات أو القطاع الخاص أو المجتمع الاهلى .

ب / إجراء التقييم المستمر للخطط الموضوعة وذلك لمعرفة كمية ونوعية الموارد والمهارات المتوفرة والتي يمكن من خلالها توجيه الإستراتيجية نحو الاهداف التنموية

ج / الاخذ في الاعتبار أهمية التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.

د / التنفيذ المخلص والكفء لإستراتيجية التنمية سيؤدي حتما إلي إنجاح التنمية وجعلها شاملة لجميع خطط المشروعات المنفردة ضمن الخطة العامة .

ه / اختيار المشاريع ذات النجاح السريع لأنها ضمن الخطة الإستراتجية العامة تدخل ضمن الفترة القصيرة الأجل لها أهمية كبرى في بناء الزخم والثقة داخل المجتمع .

و / الخطط السليمة والفاعلة التي عند تنفيذها تؤدى إلي استخدام كفء للموازنة مما يحقق الهدف من إيجاد مصادر تمويل داخلية وخارجية ويسهل التعامل مع الجهات الممولة من خلال الثقة المتوفرة في الخطط الموضوعة .

ز/ مراجعة تنفيد السياسات الإستراتيجية لخطط التنمية يؤدي إلي تقييم ومتابعة أداء تلك السياسات بالإضافة إلي معرفة مستويات التنفيذ والمشاركة للجهات الداخلة فى العملية التنموية . و توفير القدرة على متابعة سير التقدم لكل مشروع على حدة والتمكن من تحديد المتغيرات الاقتصادية لكل مرحلة من مراحل التنفيذ وتأثير ذلك على المستوى المحلى والإقليمى .

٥-٥ خاتمه : -

طرحت هذه الورقه أن الوضع الراهن في الوطن العربي و الذي يدعو للاهتمام بالتأطير للتنمية المحلية وأدخال الشراكة في الحكم المحلي علي كل المستويات .وذلك بالأهتمام بالآتي

أ / خلق مفهوم واضح للتنمية في العالم العربي .

ب / التركيز علي نظام الحكم المحلي وجعل التنمية مبنية علي الأحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي .

ج / الإيمان بأن التخطيط المسبق لمشاريع التنمية يمثل حجر الزاوية في التنمية .

د / أنه لا يمكن قيام تنمية دون الإعتماد علي المجتمع المحلي ومشاركته الفاعلة في التنمية وأن يكون صاحب التنمية ومتابعها و منفذها والمستفيد منها

ه / لابد من وضع إستراتجية واضحة المعالم لتنمية محدودة البنود والأهداف والنتائج .

المراجع

١-النعيم عبدالله العلى:

إدارة المدن الكبرى 'تجربة مدينة الرياض ' منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ١٩٩٤.

٢- عصام الدين محمد على:

"دور التشريعات العمرانية فى عملية التنمية الحضرية المستدامة فى مصر – المؤتمر العربى الأقليمى: التوازن البيئى والتنمية الحضرية المستدامة .

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .القاهرة فبراير ٢٠٠٠ .

٣- عصام الدين محمد على واحمد حلمى سالم .

نظم المحليات فى مصر ودورها فى تفعيل المشاركة الشعبية ندوة تخطيط وتنمية مصادر التمويل المحلى . الخرطوم ٢٠٠٣ .

٤- عبد الله بن حمدان الباتل :

الإدارة المالية للمدن العربية والمرافق المحلية فى المملكة العربية السعودية ندوة تخطيط وتنمية مصادر التمويل المحلى . الخرطوم ٢٠٠٣ .

٥- عبد الله محمد أحمد كفيل :

دور الجهد الشعبى والطوعى فى المشرعات البلدية . ترقية ولاية الخرطوم (٩١-١٩٩٩) ندوة تخطيط وتنمية مصادر التمويل المحلى . الخرطوم ٢٠٠٣ .

٦ عبد القادر محمد عطية:

اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠

٧- أحمد طه محمد :

استخدام المؤشرات الحضرية فى تحليل وصفى لوضع الإقليم العربى مقارنا بالمجموعات الإقلمية الأخرى بالعالم . مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

المكتب الإعلامي الإقليمي للبلدان العربية عمان ١٤-١٨ مارس ١٩٩٩